



ملخص عن شكاوى تسجيل الناخبين وحلها

قامت المفوضية بالطلب من الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية تقديم النصح والمشورة حول كيفية إضافة الأفراد المسجلين في قوائم اللجان الحكومية؛ بما فيها لجنة المادة 140، إلى قوائم الناخبين للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني للعام 2009. أدناه أهم النقاط التي ظهرت:

- **تحليل بيانات لجنة المادة 140:** تفيد بأن أغلبية الأسماء هي مسجلة فعلاً في قوائم الناخبين وهم مؤهلون للتصويت – 75% من الأسماء قدمت من قبل لجنة 140 ومنها مسجلة في قوائم الناخبين لمحافظة نينوى وبالمثل 30% في محافظة ديالى (1).
- **نظراً إلى ان قوائم الناخبين تستند إلى نظام التموين العام، يعتبر العراقيون مسجلين فعلاً لغرض التصويت:** في هذه السنة تم منح العراقيين فرصتين من اجل تدقيق أو تعديل بياناتهم في قوائم الناخبين – قام 3 ملايين مواطن بذلك فعلاً.
- **يحق للأفراد تغيير أماكن اقتراعهم،** ولا يُمنح هذا الحق إلى أي مؤسسة عراقية، ولهذا السبب يجب على الناخبين الحضور شخصياً وتغيير أماكن اقتراعهم. هذا هو المقياس الأدنى الذي تم تطبيقه على جميع العراقيين الذين ينوون المشاركة في الانتخابات في كانون الثاني لعام 2009.
- **تم فتح 13 مركز خاص لتسجيل الناخبين في محافظتي نينوى وديالى** وحضر اكثر من 10,000 ناخب اثناء فترة التحديث في شهر تشرين الثاني، وهذا يؤكد المعرفة الواسعة بالعملية وسهولة الوصول لهؤلاء المسجلين في قوائم لجنة المادة 140.
- **فقط 33 فرداً ممن حضروا إلى الـ 13 مركز،** طلبوا تغيير امكان اقتراعهم أو تعديل بياناتهم – وهذا يدل على الدقة في قوائم الناخبين و/أو الرغبة في عدم تغيير امكان الانتخاب.
- **قامت المفوضية بالبت جميع الشكاوى الخاصة بتسجيل الناخبين؛** وهذه يشمل إضافة 4000 اسم في محافظة ديالى إلى قائمة الناخبين استناداً إلى رغبة المواطن.

قامت المفوضية، ضمن التحضيرات لانتخابات كانون الاول، باجراء عملية تحديث تسجيل الناخبين بصورة واسعة. وقد بدأت عملية تحديث تسجيل الناخبين في منتصف شهر تموز واستمرت لـ 6 أسابيع، مما أتاح الفرصة لكل العراقيين لتدقيق و/أو تعديل بياناتهم في قائمة الناخبين المؤقتة. وكذلك الفرصة لتغيير امكان الاقتراع في حال تغيير محافظاتهم. وبصورة عامة، تم تسجيل جميع العراقيين في قائمة الناخبين المؤقتة بالاستناد إلى نظام التموين العام.

(1) هذه النسب تقريبية وقد تكون اعلى. اغلب البيانات التي تم تقديمها من قبل لجنة المادة 140 تفتقر إلى أرقام البطاقات الترمينية أو سنة الولادة أو بيانات اخرى مهمة للتعريف بالناخب.

تم استلام عدداً من الشكاوى أثناء فترة تحديث تسجيل الناخبين حول عدم وجود بعض الاسماء في قائمة الناخبين المؤقتة ضمن المناطق المتأثرة بـ "لجنة المادة 140". ونتيجة لذلك، قامت اللجنة بتقديم طلب للمفوضية لاضافة الاسماء إلى قائمة الناخبين النهائية. والمحافظات التي تم شمولها بالشكاوى هي كركوك ونيوى وديالى.

تشتمل قوائم لجنة المادة 140 على: 49,414 عائلة في محافظة نينوى و18,249 عائلة في محافظة ديالى و44,283 عائلة في محافظة كركوك. وقامت المفوضية بتحليل هذه البيانات استناداً إلى قائمة الناخبين المؤقتة، وبالرغم من ان البيانات التي تم استلامها من قبل لجنة المادة 140 لم تكن كاملة، إلا ان المفوضية وجدت بان اكثر من 75% من العائلات في محافظة نينوى و30% في محافظة ديالى كانت مسجلة فعلاً في قائمة الناخبين.

قامت المفوضية بعرض قائمة الناخبين المؤقتة بعد انتهاء عملية تحديث تسجيل الناخبين وبإضافة جميع البيانات الجديدة اليها بما يتفق مع افضل الممارسات الدولية وبموجب المشورة المُقدمة من قبل الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية. وقد قررت المفوضية إعادة فتح عملية تسجيل الناخبين، أثناء فترة "الاعتراضات والطمعون"، لجميع العراقيين بمن فيهم اولئك المسجلين في قوائم لجنة المادة 140؛ حيث تم السماح باجراء بعض التغييرات فيما يخص محافظة الناخب. وذلك من اجل تسجيل اولئك المسجلين في قوائم لجنة المادة 140 وتأكيد بياناتهم من خلال اتباع نفس الطريقة والاجراءات التي تم تنفيذها من قبل الـ 3 ملايين عراقي الذين اشتركوا في عملية تحديث تسجيل الناخبين في الصيف. وذكرت المفوضية بان البطاقات التموينية وكذلك الشهادات التي تم اصدارها من قبل وزارة التجارة تعد كافية لاثبات مكان الاقامة. وكان هذا تغييراً في اجراءات معالجة الشكاوى حول عدم قيام وزارة التجارة باصدار البطاقات التموينية ضمن الوقت المحدد؛ وقد أثر هذا الامر بصورة خاصة على مناطق مخمور وخراج وكوير في محافظة نينوى وسمح بمرونة اكثر في عملية تسجيل الناخبين.

تم فتح 13 مركز تسجيل ناخبين في محافظتي نينوى وديالى لعملية الاعتراضات والطمعون التي جرت في الفترة بين 5 - 13 تشرين الثاني. وقام اكثر من 10,000 فرد بتدقيق بياناتهم في الـ 13 مركز هذه وطلب حوالي 35 منهم خدمات تخص عملية التسجيل (33 منها لتغيير اماكن الناخبين في منطقة خانقين).

قدم الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية المشورة إلى المفوضية، بانه باستخدام الاجراءات التي تم تطبيقها في عملية التسجيل في تشرين الثاني، ستكون المفوضية قد طبقت أفضل الممارسات الدولية، وملائمة لظروف العراق وهذا يؤكد مدى مرونة وشفافية العملية لغرض معالجة الأسماء التي تم تقديمها من قبل لجنة المادة 140.

لقد لاحظ الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية بانه من خلال اتاحة الفرصة للعائلات المسجلة في قوائم لجنة المادة 140 للتسجيل خلال فترة الصيف وتشرين الثاني، واستخدام اجراءات اخرى اكثر مرونة لاثبات مكان السكن، فإن هذا ساهم في تسجيل عدداً أكبر من الأشخاص في قائمة الناخبين النهائية (اكثر من 17,2 مليون شخص). وشعر الفريق الدولي بالفخر بان عدداً من العائلات التي تم تقديمها من قبل لجنة المادة 140 كانوا مسجلين في قوائم الناخبين فعلاً وان عدداً بسيطاً من الأشخاص رأوا أن من الضروري تغيير بياناتهم اثناء فترة الاعتراضات والطعون. وباستطاعة المفوضية الآن المضي قدماً في التحضير لانتخابات كانون الاول، آخذين ينظر الاعتبار بانه اتيحيت للناخبين فرصتين لتحديث بياناتهم. وقامت المفوضية باستلام الشكاوى وحلها واصدار سجل الناخبين الذي سوف يحد من التصويت المتكرر.

2008/12/10